الأمم المتحدة S/2012/837

مجلس الأمن

Distr.: General
14 November 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

الفترة المشمولة بالتقرير من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ تقديم تقريري الأخير في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/502).

٢ – وفي بيان صحافي صادر في ١٨ تموز/يوليه (SC/10712)، رحب أعضاء مجلس الأمن بالاستقرار السائد عبر الخط الأزرق وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)؛ وبمبادرة الرئيس ميشال سليمان عقد جلسات هيئة الحوار الوطني مجددا وبما اعتُمد من إعلانات حتى الآن، تحسبا لمواصلة هذه العملية؛ وبتحويل الحكومة اللبنانية في ١١ تموز/يوليه مساهمتها السنوية في ميزانية المحكمة الخاصة للبنان. كما أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء تكرار حوادث إطلاق الصواريخ عبر الحدود وعمليات التوغل وعمليات الاختطاف والاتجار بالأسلحة عبر الحدود اللبنانية – السورية، فضلا عن الانتهاكات الحدودية الأخرى، مما يؤكد أهمية الاحترام التام لسيادة لبنان ووحدته وسلامته الإقليمية ولسلطة الدولة اللبنانية وفقا لقرارات مجلس الأمن.

٣ – ورغم التقلبات التي تشهدها المنطقة، ظل الهدوء مستتبا بشكل عام على طول الخط الأزرق وفي منطقة عمليات اليونيفيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد جرى التصدي بشكل فعال للحوادث الطفيفة القليلة المستجدة وذلك من خلال قنوات الاتصال والتنسيق التي توفرها اليونيفيل. وواصل الطرفان تأكيد التزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بيد أنه لم يُحرَز أي تقدم جوهري في تنفيذ الالتزامات المتبقية لكل منهما بموجب هذا القرار. وسُجلت موجة مقلقة من التصريحات المهددة والمتوعدة التي أتت في جزء منها وليدة حالات التوتر الإقليمية الأوسع نطاقا.

231112 231112 12-59018 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وكانت قوات الجمهورية العربية السورية مسؤولة عن أعمال قصف متكررة عبر الحدود؛ وعن عمليات توغل عبر الحدود اللبنانية؛ وعن غارة جوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر كان سقط ما لا يقل عن ١١ قتيلا وأكثر من ٤٠ جريحا في صفوف المواطنين اللبنانيين جرّاء القصف عبر الحدود. وأفاد الجيش اللبناني عن اعتراض عمليات نقل أسلحة متجهة إلى الجمهورية العربية السورية، وعن حصول مواجهة واحدة على الأقل عند الحدود اللبنانية مع أفراد من المعارضة السورية. وأُلقيَ القبض على الوزير السابق في الحكومة اللبنانية ميشال سماحة لتورطه في تهريب متفجرات من الجمهورية العربية السورية في إطار مؤامرة مزعومة ضد أهداف في لبنان. وأُفرجَ عن اثنين من الحجاج اللبنانيين الـ ١١ الذين اختُطفوا في ٢٢ أيار/مايو. وفي تشرين الأول/أكتوبر، شُيع في لبنان عدد من أفراد حزب الله سقطوا على ما يبدو في قتال داخل سوريا في مناطق قريبة من الحدود اللبنانية.

٥ - وظلت طرابلس بشكل خاص بؤرة للعنف المتصل بالوضع في سوريا. فقد اندلع القتال في ٢٨ تموز/يوليه ومجددا من ١٩ إلى ٢٥ آب/أغسطس بين منطقة باب التبانة ذات الأغلبية السنية ومنطقة جبل محسن ذات الأغلبية العلوية. وخلَّف العنف ما لا يقل عن ١٨ قتيلا وأكثر من ٨٠ جريحا. واتخذت القوى الأمنية، بدعم سياسي، موقفا أكثر حزما وانتشرت لاحتواء العنف وإعادة الهدوء إلى طرابلس. وشنت عمليات ناجحة لإطلاق سراح عدد من الأشخاص الذين اختُطفوا في موجة من عمليات الخطف في أنحاء البلاد.

٦ - وشكلت الزيارة التي قام بها البابا بنديكتوس السادس عشر إلى لبنان من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر فترةً مرحَباً بها لتوطيد الألفة بين اللبنانيين من مختلف الطوائف. وواصلت الحكومة اتباع سياسة ''النأي بالنفس'' الهادفة إلى احتواء تأثير الأزمة التي تشهدها الجمهورية العربية السورية، وحماية سيادة لبنان واستقراره واستقلاله، رغم الضغوط المتزايدة التي تتعرض لها هذه السياسة. وعقد الزعماء السياسيون اللبنانيون جلستين لهيئة الحوار الوطني في أعقاب صدور إعلان بعبدا في ١١ حزيران/يونيه.

٧ - وارتفع بشكل حاد عدد اللاجئين السوريين المحتاجين إلى مساعدة في لبنان. وحتى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ سوري يتلقون المساعدة في لبنان، ما يعني أن عددهم زاد بنسبة تفوق ضعفي التقدير الوارد في تقريري الأخير.

٨ - وتواصلت الاستعدادات للانتخابات النيابية المقرر إجراؤها عام ٢٠١٣. وأقرت الحكومة مشروع قانون في ٧ آب/أغسطس وانتقلت مناقشة هذا الموضوع إلى مجلس النواب.

٩ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، التقيت رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في نيويورك على هامش الجمعية العامة. وأكدنا على ضرورة الحفاظ على أمن لبنان واستقراره في ضوء الآثار الإقليمية وتلك المترتبة على اتساع رقعة الأزمة السورية، وعلى الحاجة إلى توفير مزيد من الدعم الدولي لمساعدة لبنان على تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة إلى الأعداد المتزايدة من اللاجئين الوافدين من الجمهورية العربية السورية.

١٠ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، هزَّ لبنان اعتداءٌ إرهابي أودى باللواء وسام الحسن، رئيس شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي المسؤولة عن التحقيق في الإرهاب الداخلي والخارجي ومكافحة التجسس وضمان أمن الشخصيات السياسية البارزة. وأودى أيضا انفجار القنبلة في منطقة الأشرفية ببيروت بمساعد اللواء الحسن وبأحد المارة وأوقع عشرات الجرحى. وأدى هذا الاغتيال السياسي إلى اندلاع أعمال عنف خطيرة وإلى إطلاق دعوات لحكومة رئيس الوزراء ميقاتي إلى الاستقالة. وفي بيان صادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر (SC/10799)، دان مجلس الأمن الاعتداء بشدة استخدام العنف ضد الشخصيات السياسية وطالب بوقفه فورا. وإنني أدين هذا الانفجار بشدة وقد تحدثت مع الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي للتأكيد على الالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي بأمن لبنان واستقراره في هذا الوقت الحرج.

١١ - وتسببت وفاة اللواء الحسن بتزايد حدة القتال في طرابلس الذي خلف ما لا يقل عن ٧ قتلى وأكثر من ٢٠ جريحا. وفي بيروت، قُتل مسلح وجرح آخرون في عمليات قام بها الجيش اللبناني الذي انتشر بكثافة لضمان الهدوء وإزالة العوائق التي أقامها المتظاهرون على الطرق. وفي أعقاب تشييع اللواء الحسن في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، حاول متظاهرون اقتحام مبنى السراي الحكومي في بيروت. بيد أن هذا العنف لم يدم طويلا بعد دعوات أطلقتها قيادة ١٤ آذار لتفريق المتظاهرين. بيد أن المعارضة دعت إلى استقالة الحكومة وأعلنت أنها لن تدخل في حوار معها وانسحبت أيضا من العمل النيابي. وما برح الرئيس سليمان يجري منذئذ سلسلة مشاورات مع القادة السياسيين اللبنانيين حول كيفية المضي قدما.

ثانيا – تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف – الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)

١٢ – لم تسجَّل حوادث كبرى في منطقة عمليات اليونيفيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتيجة للتطورات التي تشهدها مناطق أخرى في لبنان، تعيَّن على الجيش اللبناني إعادة نشر كتائب إضافية إلى خارج منطقة عمليات اليونيفيل. ومع ذلك، حافظ الجيش اللبناني على تعاونه القوي مع اليونيفيل.

١٣ – وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبالإضافة إلى ذلك، لم ترد إسرائيل بعد على اقتراح اليونيفيل بشأن الترتيبات الأمنية الهادفة إلى تسهيل انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة، التي قُدمت إلى الطرفين في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١١. وكان الجيش اللبناني وافق على هذا الاقتراح في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

١٤ – كما واصل جيش الدفاع الإسرائيلي خروقاته شبه اليومية للمجال الجوي اللبناني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالإضافة إلى العدد الكبير من الطائرات من دون طيار التي تحلق فوق الأراضي اللبنانية، لاحظت اليونيفيل إجراء مناورات جوية عدة، شملت تشكيلات من مقاتلات متعددة. إن هذه الطلعات الجوية هي انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وقد واصلت اليونيفيل الاحتجاج على كل الانتهاكات الجوية ودعت السلطات الإسرائيلية إلى وقفها فورا. واحتجت الحكومة اللبنانية أيضا على هذه الانتهاكات، في حين واصلت حكومة إسرائيل التأكيد أن عمليات التحليق هذه هي تدبير أمني ضروري.

١٥ – وأبقت اليونيفيل تركيزها منصبا على الحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق، بما في ذلك استجابة لعدد قليل من الحوادث التي أثارت حالات توتر. ففي ١٦ آب/أغسطس، زعم جيش الدفاع الإسرائيلي أن مجموعة من المدنيين الذين تجمعوا على الطريق بين كفركلا والعديسة ألقوا حجارة عبر السياج التقني الإسرائيلي ما أدى إلى إصابة أفراده. وزعم الجيش اللبناني لاحقا أن دورية لجيش الدفاع الإسرائيلي أطلقت قنابل غاز مسيل للدموع باتجاه مدنيين متجمعين في المنطقة نفسها. ولم تشاهد اليونيفيل هذين الحادثين ولكنها شاهدت الجيش اللبناني يعمل على تفريق الجمع بعيد ذلك. وأجرت اليونيفيل تحقيقا في هذين الحادثين، وأوصت بأن يضمن الجيش اللبناني تواجده كلما حصلت تجمعات على طول الخط الأزرق، وبأن يمتنع جيش الدفاع الإسرائيلي عن إطلاق أي مقذوفات عبر الخط الأزرق إلا متى كان تصرفه نابعا من الدفاع عن النفس.

١٦ - وحصل عدد من الانتهاكات غير المقصودة في منطقة عمليات اليونيفيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من جانب المدنيين اللبنانيين بشكل أساسي في المناطق الواقعة على طول الخط الأزرق. وحصلت معظم الانتهاكات المسجلة في منطقة مزارع شبعا من قِبل رعاة يرعون ماشيتهم على مقربة من الخط الأزرق. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي راعيا يُزعَم أنه اجتاز الخط الأزرق، وأعاده في اليوم التالي. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، اجتاز مدني لبناني السياج التقني من لبنان إلى داخل إسرائيل. وأعاده جيش الدفاع الإسرائيلي عبر بوابة رأس الناقورة. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، تاه صبي لبناني في حقل ألغام قريب من الخط الأزرق من جانب عيتا الشعب. ففتح له جيش الدفاع الإسرائيلي السياج التقني وأدخله إلى الأراضي الإسرائيلية وأعاده إلى لبنان. وشوهد عدد من المدنيين اللبنانيين في مناسبات عدة يقطفون فاكهة برية جنوب الخط الأزرق في ميس الجبل ويحصدون الزيتون جنوب الخط الأزرق قرب بليدا. ووقعت انتهاكات أيضا عندما سبح مدنيون، بينهم أطفال، في نهر الوزاني/الحاصباني بالقرب من الضفة الشرقية، بما في ذلك عندما وقف المدنيون على ضفته. ولاحظت اليونيفيل انتهاكات متكررة من قبل مدنيين لبنانيين يحرثون بستانا في جوار الطريق الرئيسية قرب العديسة. وانتهك جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا الخط الأزرق بحفر خنادق عبر طريق إلى الشرق من العباسية. وفي مناسبة أخرى، انتهك راع من الجولان الذي تحتله إسرائيل الخط الأزرق كما انتهك أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي لفترة وجيزة الخط في محاولتهم إعادة الراعي عبر الخط.

١٧ - وتعمل اليونيفيل مع جميع الأطراف لمنع حدوث انتهاكات للخط الأزرق، باستخدام ترتيبات الاتصال والتنسيق التي توفرها. ودَعت اليونيفيل الجيش اللبناني إلى زيادة وجوده وأنشطة الرصد وذكَّرت الطرفين بمسؤوليتهما عن منع كل الانتهاكات التي تحصل على جانب حدود كل منهما من الخط الأزرق. ووافق الطرفان على أن وضع علامات الخط الأزرق في منطقة ميس الجبل يشكل أولوية، وقد وُضعت الآن أولى العلامات المتفق عليها. وفي منطقة الوزاني/الحاصباني، زاد كل من اليونيفيل والجيش اللبناني وجوده، وطُلب من أصحاب المنتجعات إبلاغ النزلاء بعدم السباحة عبر النهر. وبعدما تثبَّت كل من اليونيفيل والطرفين من أن الخنادق التي حفرها جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من العباسية تقع إلى شمال الخط الأزرق، تعاون الطرفان مع اليونيفيل لردم الخنادق وإعادة الوضع إلى ما كان عليه.

١٨ - وأجرت اليونيفيل تحقيقا في أعمال بناء على طول مجرى نهر الوزاني/الحاصباني جنوبي الغجر كان جيش الدفاع الإسرائيلي احتج عليها. وتبيَّن لليونيفيل حصول انتهاكات للخط الأزرق في بناء السدود لإقامة أحواض سباحة في النهر على طول المنتجعات الجاري تشييدها

على الجانب اللبناني. وقد نوقشت هذه المسألة في الاجتماعات الثلاثية، وأفاد الجيش اللبناني أنه أمر بوقف كل الأعمال وبعدم السماح بالقيام بأي أعمال على مجرى النهر من دون التقدم أولاً بطلب لذلك لدى كبار المسؤولين في الجيش اللبناني وإجراء التنسيق اللازم مع اليونيفيل.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تبادل جيش الدفاع الإسرائيلي معلومات مع اليونيفيل تورد بالتفصيل توقيف ١٢ مدنيا إسرائيليا، بينهم سكان من قرية الغجر، بتهمة تهريب متفجرات وأنظمة تفجير محلية الصنع وأسلحة إلى داخل إسرائيل من لبنان في أوائل حزيران/يونيه. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي اليونيفيل لاحقا بوقوع حادث آخر في ٣١ آب/أغسطس لدى اعتقال شخص على الجانب الإسرائيلي كان يحاول تهريب مخدرات وأصناف أخرى إلى داخل إسرائيل. واستنادا إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، هرب شريكه اللبناني عائدا إلى لبنان. وزعم جيش الدفاع الإسرائيلي أن حادثتي التهريب وقعتا عند تخوم الجزء الجنوبي من قرية الغجر. ولم تسجل اليونيفيل أي نشاط تهريب خلال هذه الفترة. وطلبت اليونيفيل من الطرفين ضمان تبادل المعلومات في الوقت المناسب من خلال ترتيبات الاتصال والتنسيق القائمة.

٢٠ - وعطفا على تقريري الأخير، أعاد الجيش اللبناني نشر ثلاث كتائب إضافية إلى مناطق في لبنان خارج منطقة عمليات اليونيفيل بهدف مواجهة تحديات أمنية أخرى، وأعاد السرايا الثلاث التي كان أعاد نشرها في وقت سابق. وحافظ قائد الجيش اللبناني العماد قهوجي على اتصال وثيق مع قائد اليونيفيل لشرح وتنسيق عمليات إعادة الانتشار مسبقا. وفي ظل تقليص عدد الجيش اللبناني، تحافظ اليونيفيل على الإمساك بزمام السيطرة الأمنية في منطقة عملياتها بزيادة أنشطتها العملانية، بما في ذلك دورياتها، بمعزل عن الجيش اللبناني. ويبلغ القوام الحالي للجيش اللبناني في منطقة العمليات نحو لوائين وكتيبة واحدة.

٢١ - وواصلت اليونيفيل والجيش اللبناني عملياتهما اليومية التي شملت ما متوسطه نحو ٣٤ نشاطا منسقا في اليوم، بالإضافة إلى الإدارة المشتركة لسبع نقاط تفتيش على طول نهر الليطاني. كما واصلت اليونيفيل والجيش اللبناني تنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة إطلاق الصواريخ في المناطق القريبة من الخط الأزرق. وتواصلت الأنشطة المشتركة كذلك وشملت تمارين على تطوير للقدرات وأنشطة تدريبية برا وبحرا، كما هو موضح في تقريري الأخير (S/2012/502). وستظل اليونيفيل تعمل مع الجيش اللبناني من أجل وضع ترتيبات عملانية مستدامة في منطقة عملياتها في ظل الظروف الراهنة. وسيَّرت اليونيفيل من جانبها ما متوسطه ٣٠٠ دورية سيارة وراجلة يوميا، بالإضافة إلى دوريات منتظمة لطائرات الهليكوبتر وتنفيذ أنشطة عملانية أخرى.

٢٢ - وتمتعت اليونيفيل عموما بحرية كاملة في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، فُرض عدد محدود من القيود على حرية تنقل اليونيفيل. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى ثلاث حوادث في مشاع بلدة عيتا الشعب. ففي ١٠ آب/أغسطس، اعترضت مركبتان وحشد من المدنيين دورية لليونيفيل. وانتشل أفراد من الحشد لاحقا حقيبة ظهر من مركبة لليونيفيل. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، اعترضت مركبتان ومجموعة من المدنيين قافلة لليونيفيل وأُخذ عدد من الأغراض. ومرة أخرى في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، قطعت سيارة ومجموعة من المدنيين الطريق على قافلة لليونيفيل من خمس مركبات وأخذت مجموعة من المدنيين معدات لليونيفيل. ورغم استرداد الجيش اللبناني العديد من الأغراض لاحقا وإعادتها إلى اليونيفيل، لا يزال بعضها مفقودا. وزار قائد اليونيفيل وكذلك الجيش اللبناني السلطات البلدية في عيتا لإبلاغها بأهمية تمتع اليونيفيل بكامل حرية التنقل.

٢٣ - وفي ثلاث مناسبات أخرى، أُخذت آلات تصوير من دوريات لليونيفيل. وبالإضافة إلى ذلك، سُجل عدد قليل من الحوادث، تعقَّب فيها أفراد يركبون دراجات نارية في كثير من الأحيان، دوريات لليونيفيل، وقاموا بحركات غير ودية أو رموا حجارة، مما تسبب بإيقاف مسير الدوريات مؤقتا. وفي إحدى المرات، قطع جرار لفترة وجيزة الطريق أمام دورية. وفي أعقاب اغتيال اللواء الحسن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قطع محتجون الطرق مؤقتا في مناطق شبعا وكفرشوبا وسوق الخان. وسُجلت حوادث رمي حجارة فردية غالبا ما كان يقوم بها أطفال. وقد تدخل الجيش اللبناني عندما طُلب منه ذلك، لإنهاء الحوادث سريعا. وفي جميع الحالات، تمكنت اليونيفيل من مواصلة أنشطة دورياتها.

٢٤ - ورغم هذه الحوادث، ظلت العلاقات بين اليونيفيل والسكان المحليين إيجابية عموما. وقد ركزت أنشطة الاتصال والتوعية المنتظمة على إدارة الخلافات وتدابير بناء الثقة وتوفير الخدمات المجتمعية. ونظمت اليونيفيل أيضا مناسبات اجتماعية وثقافية شملت المجتمعات المحلية. وتواصلَ تنفيذ المشاريع السريعة الأثر من جانب البلدان المساهمة بقوات ومن خلال ميزانية اليونيفيل. وبعد صدور التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي، تعكف اليونيفيل على تعزيز التوعية الثقافية ومراعاة الحساسيات لدى نشوء خلافات، من خلال برامج تنظَّم داخليا لقوات حفظ السلام.

٢٥ - وواصلت اليونيفيل تقديم المساعدة إلى الجيش اللبناني في القيام بخطوات لإقامة منطقة خالية من الأفراد المسلحين والأعتدة والأسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، باستثناء ما هو عائد منها للحكومة اللبنانية واليونيفيل. وما زال ذلك يشكل هدفا طويل الأجل نظرا

لحصول عدد من الحوادث منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كالاعتداءات الصاروخية، التي تدل على أن الأسلحة والعناصر المسلحة العدائية المستعدة لاستخدامها ما زالت موجودة داخل منطقة العمليات.

٢٦ - وواصلت حكومة إسرائيل زعمها بأن حزب الله كان يبني مواقعه ووحداته العسكرية داخل المناطق الآهلة بالسكان في جنوب لبنان وبنقل أسلحة غير مرخصة إلى لبنان، بما في ذلك إلى داخل منطقة عمليات اليونيفيل. وفي الحالات التي ترد فيها معلومات محددة عن وجود عناصر مسلحة أو وجود أسلحة غير مشروعة في منطقة عملياتها، لا تزال اليونيفيل مصممة على التحرك، بالتعاون مع الجيش اللبناني، مستعملة في ذلك كل الوسائل المتاحة لها في إطار ولايتها وإلى أقصى حد تنص عليه قواعد الاشتباك الخاصة بها. إلا أن اليونيفيل لا تبحث عن الأسلحة في الجنوب بشكل استباقي. بل هي تزور المواقع بعد ورود تنبيه وبالتنسيق مع الجيش اللبناني. ولا يمكن لليونيفيل، في إطار ولايتها، أن تدخل ملكية خاصة ما لم يكن هناك دليل موثوق به على حصول خرق للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك وجود تهديد وشيك بتنفيذ نشاط معادٍ انطلاقاً من ذاك الموقع. وحتى تاريخه، لم يقدَّم إلى اليونيفيل، كما أنها لم تجد، أي دليل على نقل غير مأذون به للأسلحة إلى داخل منطقة عملياتها. وواصل الجيش اللبناني الإعلان بأنه سيكون على استعداد للتحرك فورا لوضع حد لأي نشاط غير قانوني يتنافى والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الحكومية ذات الصلة.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت اليونيفيل في مناسبات عدة وجوداً غير مأذون به لأفراد مسلحين وأسلحة في منطقة عملياتها، في ما يشكل انتهاكاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ٧ آب/أغسطس، عثر الجيش اللبناني على ثلاثة صناديق من الديناميت/المتفجرات الصناعية وعلى صواعق تفجير داخل سيارة يملكها أحد المدنيين المحليين في جوار النفاخية. وأبلغ الجيش اللبناني اليونيفيل بأنه ألقى القبض على الرجل المعني، وهو سيحاكَم رغم أن التحقيق كشف أن الديناميت كان لأغراض تجارية فحسب. وفي ١٦ آب/أغسطس، عثر خبراء إزالة الألغام التابعون لليونيفيل على لغم مضاد للدبابات وفتيل تفجير مزروع في ممر مؤدّ إلى نقطة على طول الخط الأزرق في منطقة رميش. وسارع الجيش اللبناني إلى إزالة الجهاز الذي كان موصولاً بسبعة ألغام إضافية مضادة للدبابات وأربعة أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وفي ١٨ آب/أغسطس، شوهد عدد من الأفراد وهم يطلقون النار مما بدا أنها بندقية بالقرب من بنت جبيل. وشاهدت اليونيفيل أيضاً مدنيين يحملون أسلحة صيد جنوبي نهر الليطاني في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي كل حالة، تدخلت دوريات اليونيفيل لوقف نشاط الصيد. واحتجز الجيش اللبناني الصيادين وصادر أسلحتهم في

مناسبات عدة. ولا يزال داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في منطقة عمليات اليونيفيل أشخاص مسلحون وأسلحة.

٢٨ - وواصلت القوة الضاربة البحرية التابعة لليونيفيل تنفيذ ولايتها المزدوجة المتمثلة في إجراء عمليات الاعتراض البحري وتدريب القوات البحرية اللبنانية. ومنذ صدور تقريري الأخير، فتَّش مسؤولون في البحرية والجمارك اللبنانية ٥٠١ سفينة للتحقق من أنه لا يوجد على متنها أسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة غير مأذون بها.

٢٩ - ونظَّمت اليونيفيل والقوات البحرية اللبنانية حلقة عمل و ١١ دورة تدريبية لطلاب الكلية الحربية، بالإضافة إلى ٣١ نشاطاً تدريبياً لصغار الضباط اللبنانيين، في عرض البحر، على متن سفن القوة الضاربة البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت في ثلاث مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدريبات على عمليات الاعتراض البحري مع القوات البحرية اللبنانية، امتد كل منها يومان.

٣٠ - وألقى جيش الدفاع الإسرائيلي شحنات ناسفة في الأعماق، وأطلق طلقات تحذيرية على طول خط الطفافات في عدد من المناسبات لدرء قوارب الصيد اللبنانية الموجودة في جوار الخط. وليس لدى اليونيفيل ولاية لرصد خط الطفافات الذي أقامته حكومة إسرائيل من جانب واحد في حين أن الحكومة اللبنانية لا تعترف به.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٣١ - ظلت ترتيبات اليونيفيل في مجالي الاتصال والتنسيق مع الطرفين تعمل جيداً. وحافظت اليونيفيل والجيش اللبناني على أنشطة التعامل والاتصال الفعالة القائمة بينهما يومياً على جميع المستويات. وحافظت اليونيفيل أيضاً على أنشطة الاتصال والتنسيق الفعالة مع جيش الدفاع الإسرائيلي. ولم يحرَز أي تقدم بشأن إنشاء مكتب لليونيفيل في تل أبيب.

٣٢ - وواصل الطرفان إبداء استعدادهما للمشاركة بشكل بناء في جهود اليونيفيل الرامية إلى خفض حدة التوترات. وواصلت اليونيفيل بذل هذه الجهود في الاجتماعات الثلاثية الشهرية التي يرأسها قائد القوة، وعلى المستوى الثنائي. ولا يزال المنتدى الثلاثي يشكل الآلية الرئيسية لمعالجة المسائل العملانية الأمنية والعسكرية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٣٣ - وكرر الجيش اللبناني، في الاجتماع الثلاثي المعقود في ٤ تموز/يوليه، الإعراب عن طلبه تولِّي السيطرة الأمنية على الطريق SD1 الواقعة خارج منطقة الغجر التي يحتلها جيش الدفاع الإسرائيلي. وستواصل اليونيفيل مناقشاتها الثنائية وهي تتابع هذا الموضوع بطرح اقتراح مفصل يهدف إلى نقل السيطرة الأمنية على الطريق إلى الجيش اللبناني، على نحو يتيح

استخدامها من جانب المدنيين اللبنانيين ويكفل في آن معاً تطبيق التدابير الأمنية المناسبة. ولا يزال الهدف العام يتمثل في الانسحاب الكامل لجيش الدفاع الإسرائيلي من شمال منطقة الغجر والمنطقة المتاخمة الواقعة إلى شمال الخط الأزرق.

٣٤ - وفي الاجتماع الثلاثي نفسه، كرر الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي الإعراب عن استعدادهما للمضي في المناقشات الأولية بشأن مسألة الأمن البحري. وفي أعقاب إجراء جولة أولية من المناقشات الثنائية، حددت اليونيفيل بعض النقاط المشتركة التي تأمل في مواصلة تطويرها في جولات مقبلة.

٣٥ - وأفاد جيش الدفاع الإسرائيلي بأن مواجهة وقعت في ٢٠ حزيران/يونيه بين الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة نهر الوزاني الحاصباني. ولم تلاحظ اليونيفيل هذا الحادث وهي تُجري مشاورات مع الطرفين بهدف وضع تدابير محددة لمنع وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل.

٣٦ - وأُحرز تقدم مطرد في عملية تعليم الخط الأزرق تعليماً واضحاً. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ مجموع النقاط المقرر تعليمها ٢٥٧ نقطة. وقام خبراء إزالة الألغام التابعون لليونيفيل بإزالة الألغام لتأمين الوصول إلى ٢٢٨ نقطة حُددت قياسات ١٩٣ منها. وجرى بناء نحو ١٥٠ علامة من علامات الخط الأزرق، تحقَّق الطرفان من ١٣٨ منها. وتمشياً مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي، بدأت القوة تناقش مع الطرفين مسألة تعليم النقاط التي اعتُبرت مثيرة للخلاف حتى الآن. وأبدى الطرفان استعدادهما لمناقشة هذه النقاط وأكدا مجدداً التزامهما بعملية تعليم الخط الأزرق التي يريان أنها تشكل أداة قيِّمة لبناء الثقة، ووسيلة لتوفير الوضوح للقوات على الأرض وللسكان المحليين بشأن تحديد موقع الخطِّ بدقة.

٣٧ - وتمشيا مع الأولويات الاستراتيجية التي حددها الاستعراض الاستراتيجي، واصلت اليونيفيل العمل على نحو وثيق مع الجيش اللبناني من خلال الحوار الاستراتيجي بهدف تعزيز قدرات الجيش اللبناني، لا باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لبسط السيطرة الأمنية تدريجياً على منطقة العمليات والمياه الإقليمية اللبنانية فحسب، وإنما أيضاً لدعم المضي نحو وقف دائم لإطلاق النار.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٨ - يدعو القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تطالب بنزع سلاح كل

الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة دون موافقة الحكومة اللبنانية ولا سلطة عدا سلطة الحكومة اللبنانية.

٣٩ - ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة اللبنانية، في انتهاك للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يحدّ من قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وواصل حزب الله إقراره علناً بأنه يحتفظ بقدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ثلاثة مقاتلين من حزب الله وأُصيب عدة أشخاص آخرين بجروح إثر وقوع انفجارات في مستودع للذخيرة في بلدة النبي شيت بمنطقة البقاع. وأكد ممثلون عن حزب الله تكراراً أن أسلحة هذا التنظيم لا تزال تشكل رادعاً ولن تُستخدم لتسديد الضربة الأولى ضد إسرائيل، لكنهم هددوا بشن هجمات بالصواريخ على أهداف متعددة عبر أنحاء إسرائيل في حال قيام إسرائيل بالاعتداء على لبنان. واعترف حزب الله بأنه وراء إطلاق الطائرة بلا طيار التي أسقطها سلاح الجو الإسرائيلي فوق إسرائيل في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلبت السلطات اللبنانية توضيحات من ممثلي جمهورية إيران الإسلامية بشأن بيان أدلى به رئيس الحرس الثوري الإيراني وكان يوحي بوجود أفراد من قوات القدس التابعة للحرس الثوري في لبنان.

٤٠ - ولا يزال انتشار الأسلحة خارج سيطرة الدولة يشكل تهديداً للاستقرار الداخلي والسلامة العامة، على نحو ما بيَّنه القتال الذي دار في طرابلس في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وتشمل الحوادث الأخرى المسجلة محاولة الاغتيال الفاشلة ضد بطرس حرب في ٥ تموز/يوليه، وهو عضو بارز في البرلمان. وفي ٩ آب/أغسطس، أُلقي القبض على وزير الإعلام السابق ميشال سماحة لتورطه في تهريب متفجرات من الجمهورية العربية السورية، في إطار مؤامرة مزعومة ضد أهداف في لبنان لإثارة النزاع الطائفي. وورد أيضاً في التحقيق أسماء اثنين من كبار الضباط العسكريين السوريين ومستشارة رئاسية سورية. وفي ١٥ آب/أغسطس، اختُطف عشرات المواطنين السوريين ورجل أعمال تركي على يد أفراد مسلحين ينتمون إلى عشيرة بارزة، رداً حسبما زُعم على اختطاف أحد أقربائهم في الجمهورية العربية السورية.

٤١ - وفي أعقاب اغتيال اللواء الحسن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر رئيس كتلة المستقبل، فؤاد السنيورة، أن تياره لن يشارك في الجلسات المقبلة لهيئة الحوار الوطني التي اجتمعت مرتين في غضون ذلك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الجلسة الأولى المعقودة في ١٦ آب/أغسطس، عمل المشاركون من مختلف الانتماءات السياسية معاً برئاسة الرئيس

سليمان لمعالجة الحالة الأمنية في البلد، بما يشمل موجة عمليات الخطف الأخيرة. وفي الجلسة المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، قدم الرئيس سليمان ورقة تحدد رؤية أولية لاستراتيجية شاملة للدفاع الوطني، بما في ذلك ما يتعلق بالأسلحة التي يحتفظ بها حزب الله. وتضع الورقة المشار إليها هذه الاستراتيجية في إطار الصكوك القانونية الوطنية والدولية، بما فيها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتركِّز على ضرورة تقوية الجيش اللبناني، وتسعى للتوصل إلى اتفاق بشأن مبدأ الحق الحصري للجيش اللبناني في استعمال القوة والأطر والآليات للسيطرة على أسلحة حزب الله واستعمالها إلى حين تقوية الجيش اللبناني. واتفق المشاركون على النظر في ورقة الرئيس باعتبارها نقطة انطلاق للمناقشة.

٤٢ - ولم يحرَز أي تقدم بشأن تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة خارج سيطرة الدولة اللبنانية، وهو ما كان قد تقرر في هيئة الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، وما دعت إليه الأمم المتحدة تكراراً. وتقع جميع هذه القواعد باستثناء واحدة منها على طول الحدود اللبنانية - السورية الشرقية، مما يُخل بالسيادة اللبنانية ويعوق قدرة الدولة على رصد جزء من تلك الحدود والسيطرة عليها بفعالية.

٤٣ - ولم تسجَّل أي حوادث أمنية كبرى في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الفترة المشمولة بالتقرير. وحُلت إلى حد كبير المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول إلى مخيم نهر البارد التي كانت وراء إشعال فتيل العنف في حزيران/يونيه. وفي ٢ تموز/يوليه، عيَّنت الحكومة رئيساً جديداً للجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني للعمل مع جميع الجهات المعنية التي تتعاطى بالملف الفلسطيني في لبنان.

دال - حظر الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٤ - قرر مجلس الأمن في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن تقوم جميع الدول بمنع بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها. وطلب المجلس أيضا في القرار نفسه الحكومة اللبنانية بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها.

٤٥ - وزعم ممثلون عن حكومة إسرائيل باستمرار أن عمليات كبيرة لنقل الأسلحة إلى حزب الله لا تزال جارية عبر الحدود اللبنانية - السورية. وتأخذ الأمم المتحدة هذه الادعاءات على محمل الجد، لكنها غير قادرة على التحقق منها بشكل مستقل. وأعربت السلطات الإسرائيلية أيضاً، في سياق الأزمة الدائرة في سوريا، عن قلقها إزاء إمكانية القيام

بعملية مقبلة لنقل الأسلحة الكيميائية من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان. وأصرَّ كبار ممثلي حزب الله على أن ليس في نيتهم امتلاك هذه الأسلحة.

٤٦ - وفي رسالتين مؤرختين ٩ تموز/يوليه (S/2012/525) و ١٧ تموز/يوليه و ٢٦ تموز/يوليه (S/2012/586)، قدَّمت حكومة الجمهورية العربية السورية مزيداً من التأكيدات على وقوع حوادث عبر الحدود وعمليات نقل للأسلحة تؤثر على السيادة السورية، وذلك انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. وفي عدد من المناسبات، ألقى الجيش اللبناني القبض على أشخاص زُعم أنهم مهرِّبون للأسلحة وصادر أسلحة.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع قصف عبر الحدود بصورة منتظمة انطلاقاً من الجمهورية العربية السورية في اتجاه لبنان، وتوغَّل أفراد من القوات المسلحة السورية داخل الأراضي اللبنانية. وتسببت القذائف السورية التي سقطت في القرى اللبنانية في منطقة عكار الشمالية أو بالقرب منها والتي سقط بعضها على مسافة بضعة كيلومترات من الحدود، في تشريد مؤقت للمواطنين المحليين واللاجئين، وألحقت أضراراً مادية وأوقعت إصابات وخسائر في الأرواح. ووقعت أيضاً هجمات عبر الحدود في منطقة البقاع الشرقي. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، ألقت طائرة سورية قنابل في منطقة خربة داوود بالقرب من بلدة عرسال في البقاع. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أفاد الجيش اللبناني عن وقوع حوادث في منطقة البقاع الشرقي بين الجيش اللبناني وعناصر مسلحة من المعارضة السورية؛ ولم يبلَّغ عن وقوع إصابات. وفي ٩ تموز/يوليه، قررت الحكومة اللبنانية نشر وحدات إضافية تابعة للجيش اللبناني في المناطق المتأثرة. وواصل الجيش اللبناني سعيه إلى تشديد المراقبة على طول الحدود بأقصى إمكاناته رغم الصعوبات القائمة، بما في ذلك تضاريس المنطقة. وعلى الصعيد السياسي، احتج الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي، عبر القنوات الدبلوماسية في بيروت ودمشق، على انتهاكات الحدود التي وقعت في ٢٣ تموز/يوليه و ٤ أيلول/سبتمبر على التوالي.

٤٨ - وتشدد التقارير الواردة باستمرار بشأن الاتجار بالأسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية وتكرار الحوادث عبر الحدود والهجمات التي تُشن انطلاقاً من سوريا، على ضرورة أن تكون للسلطات الأمنية اللبنانية قدرات أكثر فعالية في تصرفها لإدارة الحدود ومراقبتها. وقد سعى المانحون، بدعم من الأمم المتحدة، إلى مساعدة الحكومة في هذا الصدد، مع التركيز بوجه خاص على ضرورة وضع استراتيجية شاملة لإدارة الحدود تشارك فيها جميع الوكالات المعنيَّة التابعة للحكومة اللبنانية. وفي سياق الاستجابة لهذه التحديات الجديدة الناشئة محلياً وعلى الحدود مع الجمهورية العربية السورية، وافق مجلس الوزراء، في

٢٠ أيلول/سبتمبر، على خطة جديدة متوسطة الأجل، مدرجة في الميزانية بمبلغ قدره ١,٦ بليون دولار، لزيادة قدرات وطاقات الجيش اللبناني. وأشارت السلطات اللبنانية إلى أنها ستسعى للحصول على مساعدة الأمم المتحدة ودعم المانحين لهذه الخطة في سياق تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤٩ - وتسببت الأزمة السورية في زيادة كبيرة في تدفقات اللاجئين إلى لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبحلول ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أشارت تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى وجود ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ ممن يتلقون المساعدات في لبنان من المفوضية وشركائها ومن الحكومة اللبنانية. وتشير التقديرات الحالية للمفوضية إلى أن ما قد يصل إلى ٠٠٠ ١٢٠ سوري سيحتاجون إلى المساعدات في لبنان بحلول نهاية عام ٢٠١٢، أي نحو ثلاثة أضعاف العدد الذي كان متوقعاً في وقت سابق من هذا العام. وهناك حاجة أيضاً لتأمين المساعدات للمجتمعات المحلية اللبنانية التي تستضيف اللاجئين السوريين وللمواطنين اللبنانيين الذين نزحوا من الجمهورية العربية السورية. وباقتراب فصل الشتاء، تسعى المفوضية للحصول على دعم دولي إضافي في سياق خطتها للاستجابة الإقليمية المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر، التي تضمنت نداء لجمع مبلغ ١٠٦ ملايين دولار للاجئين السوريين في لبنان، لم يموَّل حتى الآن إلا بنسبة ٣٩ في المائة.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، لاذ اللاجئون الفلسطينيون القادمون من الجمهورية العربية السورية إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بعد أن تعرضت مخيماتهم في سوريا للاعتداء. وبحلول ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ ما يقرب من ٩٣٠ ١ أسرة فلسطينية قدمت من سوريا إلى لبنان وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بوجودها في البلد، وتسعى الأونروا إلى توفير المساعدات لهذه الأسر بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥١ - يمثل المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام، وهو وحدة تابعة للجيش اللبناني، السلطة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام في لبنان التي تضطلع بمسؤولية إدارة جميع عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وبيانات الإجراءات المتعلقة بالألغام. وواصل فريق الأمم المتحدة المعني بدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم الدعم إلى اليونيفيل في أنشطة إزالة الألغام على طول الخط الأزرق من خلال توفير التدريب للوحدات، فضلا عن إجراء التحقق والرصد لضمان الجودة. وتنتشر في منطقة عمليات اليونيفيل حاليا ثمانية أفرقة عسكرية لإزالة

الألغام يدوياً، وثلاثة أفرقة عسكرية للتخلص من المعدات المتفجرة، وفريق عسكري للإزالة الآلية من البلدان المساهمة بقوات.

٥٢ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، قُتلت امرأة إثر انفجار لغم قديم مضاد للدبابات كان في حوزتها. وأُصيب أيضاً جندي في الجيش اللبناني في هذا الحادث.

واو - ترسيم الحدود

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرَز، مرة أخرى، أي تقدم بشأن ترسيم وتعليم الحدود السورية - اللبنانية بما في ذلك المناطق التي تُعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، على نحو ما يدعو إليه قرارا مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زال الأثر الناجم على الحدود نتيجةً للأزمة المستمرة في الجمهورية العربية السورية يُبرز أهمية توضيح هذه المسألة.

٥٤ - ولم يحرَز كذلك أي تقدم بشأن مسألة منطقة مزارع شبعا. ولم يصدر أي رد من الجمهورية العربية السورية أو إسرائيل بشأن التحديد المؤقت لنطاق المنطقة الوارد في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ والمتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641).

ثالثا - أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتها

٥٥ - قامت اليونيفيل باستمرار، على سبيل الأولوية القصوى، بمراجعة ما وضعته من خطط أمنية واتخذته من تدابير لتخفيف المخاطر، وكفالة توعية أفرادها بشؤون السلامة، وإجراء التدريبات على الإجلاء والإيواء وإطفاء الحرائق والتدريبات الأمنية الأخرى. وواصلت اليونيفيل تعزيز تدابير الأمن المادي في سياق الأعمال المنفَّذة لحماية منشآتها وأصولها. وواصلت اليونيفيل والسلطات اللبنانية التعاون لكفالة التصدي للتهديدات الأمنية بالشكل المناسب. واستكمالاً للتدابير التي اتخذتها الحكومة اللبنانية، واصلت اليونيفيل تطبيق تدابيرها الرامية إلى التخفيف من المخاطر. وفي محاولة للحد من حركة مرور اليونيفيل على طريق الإمداد الرئيسي من جنوب لبنان إلى بيروت، تستخدم اليونيفيل سفينة ساحلية تعاقدت معها الأمم المتحدة لنقل الأفراد العسكريين والمعدات بين مرفأي بيروت والناقورة. ولم تتمكن اليونيفيل حتى الآن من الحصول على قطعة أرض ملائمة لتكون منطقة تجمع في صور، لبنان، لموظفي الأمم المتحدة وأسرهم في حالات الطوارئ. فالموقع المعيَّن الحالي لا يفي بالمعايير الأمنية المطلوبة.

٥٦ - ولم تطرأ سوى تطورات قليلة على المرحلة التي بلغتها القضايا المرفوعة في المحاكم اللبنانية بشأن الهجمات الخطيرة التي شُنت على اليونيفيل، وآخرها وقع في عام ٢٠١١. ولم تطرأ تطورات كذلك على التحقيقات الجارية بشأن عرقلة أنشطة اليونيفيل باستخدام العنف. وتقع على عاتق السلطات اللبنانية مسؤولية كفالة سلامة وأمن أفراد اليونيفيل ومعداتها ومبانيها، وتقديم مرتكبي الأعمال المخالفة للقانون إلى المحاكمة.

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٧ - في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بلغ إجمالي القوام العسكري لليونيفيل ٥٢٨ ١١ فردا، بينهم ٤٣٧ امرأة. وضمَّ العنصر المدني ٣٣٧ موظفا دوليا و ٦٥٧ موظفا مدنيا وطنيا، بينهم ١٠٠ و ١٦٦ امرأة على التوالي. وتألف فريق المراقبين في لبنان، الذي كُلف أفراده بمساعدة اليونيفيل في الاضطلاع بالمهام المنوطة بها بموجب ولايتها، من ٥٣ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

٥٨ - وأنهى أفراد البرتغال وتيمور - ليشتي، التي كان أفراد هذه الأخيرة يشكلون جزءا من الوحدة البرتغالية، انسحابهم من اليونيفيل بحلول نهاية حزيران/يونيه. كما سحبت إسبانيا قدرات فريق إزالة الألغام التابع لها وهي تعتزم أن تخفض تدريجيا مساهمتها في اليونيفيل إلى نحو ٥٥٨ فردا، اعتباراً من عملية التناوب المقبلة لقواتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي أعقاب سحب سفينة إمداد ألمانية في تموز/يوليه، بات القوام الإجمالي للقوة البحرية الضاربة لليونيفيل، العاملة حاليا بقيادة برازيلية، يبلغ ثماني سفن وطائرتي هليكوبتر.

خامسا - الملاحظات

٥٩ - أرحب بالهدوء العام الذي لا يزال سائدا في منطقة عمليات اليونيفيل. وأشيد بالطرفين لالتزامهما المستمر بوقف الأعمال القتالية وبتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بالتعاون مع اليونيفيل. وما برحت الشراكة الاستراتيجية بين اليونيفيل والجيش اللبناني وترتيبات الاتصال والتنسيق القوية مع الطرفين تسهم في إشاعة البيئة الأمنية الحالية. لذا أحث الطرفين على مواصلة حماية إنجازاتهما على طول الخط الأزرق والحؤول دون نشوء حالات توتر إقليمي تعرضها للخطر.

٦٠ - ويتسم ذلك بأهمية متزايدة في ضوء المحاولات المتعمدة لزعزعة استقرار لبنان، ولا سيما من خلال التفجير الإرهابي في بيروت الذي أودى باللواء الحسن وآخرين في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر والذي أدينه بشدة. وفي هذا الصدد، أؤكد دعوة مجلس الأمن إلى محاكمة مرتكبي هذه الجريمة ومنظميها وممولها ورعاتها، وإلى وضع حد لاستخدام الترهيب

والعنف ضد الشخصيات السياسية وللإفلات من العقاب في لبنان. وأؤكد أيضا النداءَ الذي وجهه أعضاء المجلس إلى الشعب اللبناني للحفاظ على وحدته الوطنية في مواجهة هذه المحاولة الإجرامية الرامية إلى زعزعة الاستقرار في البلد، ودعوتَهم جميعَ الأطراف اللبنانية إلى مواصلة المشاركة في الحوار. وأتطلع إلى القيادة القوية للرئيس سليمان وإلى القيادة السياسية المسؤولة لجميع الأطراف بغية توجيه البلاد في هذه الفترة الضبابية الحالية ومعالجة القضايا البالغة الخطورة التي أثارها الاغتيال. ومع أن هذه العملية هي عملية لبنانية، إلا أن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي مصلحة قوية في دعم الدولة اللبنانية وفي استمرار عمل مؤسسات الدولة. وأؤكد أنه من مصلحة استمرار الاستقرار في لبنان تقضي بأن تعمل جميع الأطراف اللبنانية بروح من التعاون، لا سيما في ضوء ضرورة ضمان تنظيم انتخابات نيابية حرة ونزيهة وذات صدقية على النحو الواجب وإجرائها في الموعد المحدد في عام ٢٠١٣.

٦١ - وفيما يتعلق بالخط الأزرق، يساورني القلق من أن يكون لصدور تصريحات تهديد في أماكن أخرى القدرة على التأثير على الهدوء السائد عبر هذا الخط. لقد سبق أن أعربت بوضوح عن قلقي الجدي إزاء اعتراف حزب الله بإطلاقه طائرة من دون طيار غير مزودة بأسلحة في المجال الجوي الإسرائيلي. وكي يكون في وسع الطرفين الحفاظ على الهدوء الحالي، من الضروري تجنب الأعمال الاستفزازية والخطاب الملهب للمشاعر، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ومنع انطلاق أي عمل قتالي من أراضي كل منهما. وينبغي للطرفين استعمال ترتيبات الاتصال والتنسيق مع اليونيفيل إلى أقصى حد والسماح لليونيفيل في المقام الأول بمعالجة الوضع.

٦٢ - وعلى نحو ما ورد في التقارير السابقة، لم يحرز تقدم نحو تحقيق وقف إطلاق نار دائم وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع، على النحو المتوخى في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومع ذلك، آمل، بعد ست سنوات من الاستقرار والهدوء غير المسبوقين على طول الخط الأزرق، أن يدرك الطرفان أنه من مصلحتهما المتبادلة التركيز من جديد على تحقيق ذلك الهدف في التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زال يتعين على الطرفين الاستفادة على نحو كامل من البيئة الأمنية التي أشيعت من خلال عمل اليونيفيل والجيش اللبناني. ومن الضروري أن أذكِّر الطرفين بأن نشر اليونيفيل في جنوب لبنان لا يمكن أن يكون بديلا من وقف إطلاق نار دائم ومن إيجاد حل طويل الأجل.

٦٣ - وأرحب بشدة بتقبُّل الطرفين العمل مع اليونيفيل لمعالجة النقاط الخلافية وخفض التوتر على الأرض على طول الخط الأزرق. ويجب على الطرفين مواصلة التزامها بوقف الأعمال القتالية؛ والاحترام التام لكامل الخط الأزرق؛ ومواصلة العمل مع اليونيفيل على

اتخاذ تدابير عملية وبنّاءة لبناء الثقة على طول الخط الأزرق، بما في ذلك وضع العلامات بشكل واضح لتحديد الخط الأزرق؛ والعمل على تعزيز ترتيبات الاتصال والتنسيق.

٦٤ - وما زال يتعين الوفاء بالالتزامات الرئيسية بموجب القرار وهي تتطلب اتخاذ إجراءات من قبل كلٍ من الطرفين. ويجب على إسرائيل أن تسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق وأن توقف كل انتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني، التي تؤدي إلى تفاقم التوتر في منطقة عمليات اليونيفيل والتي من شأنها أن تتسبب بحادث خطير. ويجب على لبنان أن يحرز مزيدا من التقدم في ممارسة سلطة فعلية على كل الأراضي اللبنانية، ومنع استخدام أراضيه للقيام بأعمال قتالية، وضمان تنفيذ قرارات الحكومة والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في ما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأفراد المسلحين والعتاد العسكري والأسلحة عدا تلك العائدة للحكومة واليونيفيل.

٦٥ - إن الجيش اللبناني يتحمل عبئا ثقيلا جرّاء المسؤوليات الأمنية المتعددة الملقاة على عاتقه في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك على طول الحدود السورية، التي استلزمت عمليات إعادة انتشار لجنود الجيش اللبناني من منطقة عمليات اليونيفيل. ومع ذلك، حافظ الجيش اللبناني على تعاون قوي مع اليونيفيل وهو يسعى إلى مواصلة الحفاظ على المستوى عينه من الأنشطة المنسَّقة مع اليونيفيل. كما واصل الجيش اللبناني اتخاذ إجراءات لوقف الحوادث على طول الخط الأزرق، وهو مجهود جدير بالثناء. ومع ذلك، من الأساسي استمرار وزيادة التنسيق بين اليونيفيل والبعثة. وإنني أحث الجيش اللبناني على مواصلة الحفاظ على وجود كبير له في جنوب لبنان بما يتناسب وأهمية المهام التي يجب عليه تنفيذها انسجاما مع التزامات لبنان بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٦ - لقد سُجل عدد قليل من الحوادث التي أعاقت حرية تنقل اليونيفيل وعرَّضت للخطر سلامة حفظة السلام وأمنهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن حرية تنقل أفراد اليونيفيل وسلامتهم وأمنهم جزء لا يتجزأ من التنفيذ الفعال لمهامهم. والمسؤولية الرئيسية عن ضمان حرية تنقل اليونيفيل في منطقة عملياتها تقع على عاتق السلطات اللبنانية. إنني أدعو السلطات اللبنانية إلى اتخاذ إجراءات صارمة حازمة في حق مرتكبي الجرائم، والعمل مع اليونيفيل لتعزيز الاستجابة والتحقيقات في هذه الحوادث. ويجب اتخاذ تدابير فعالة للحد من كل الحوادث التي تعوق حرية تنقل اليونيفيل وتعرض سلامة حفظة السلام وأمنهم للخطر، ولمنع حصول مثل هذه الحوادث.

٦٧ - وطوال الجزء الأكبر من الفترة المشمولة بالتقرير، تركَّز الاهتمام في لبنان على التحديات الناجمة عن الأزمة المستمرة في الجمهورية العربية السورية. إن هذه التحديات هي

مدعاة للقلق البالغ للأمم المتحدة لأن من شأنها أن تؤثر بشكل خطير على أمن لبنان واستقراره، اللذين يشكلان هاجسا أساسيا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وغيره من قرارات مجلس الأمن. وقد تركزت أكثر هذه التأثيرات حدة على طول الحدود اللبنانية – السورية حيث تكررت الانتهاكات الخطيرة. إنني أدين كل تلك الأحداث وآسف لما نجم عنها من خسائر في الأرواح ومن إصابات وتشريد وتدمير للممتلكات. وأهيب بحكومة الجمهورية العربية السورية الكف عن كل انتهاكاتها للحدود واحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأنوه في هذا المجال بالموقف الواضح للرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي من هذه المسألة، وبالخطوات التي قامت بها الحكومة لتعزيز وجود الجيش اللبناني على الحدود مع الجمهورية العربية السورية.

٦٨ - إن التقارير التي تفيد عن دعم قوى سياسية لبنانية لأطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية هو مدعاة للقلق البالغ ويتعارض والتزاماتها المعلنة بعدم السماح بانجرار لبنان إلى الأزمة السورية. وأشير في هذا السياق إلى تقارير عن سقوط أعضاء من حزب الله كانوا يقاتلون داخل الجمهورية العربية السورية. لا بد لجميع القوى اللبنانية أن تمتنع عن أي تدخل. وفي هذا السياق وغيره، أنوه بالأهمية المستمرة التي يتسم بها إعلان بعبدا، بما في ذلك ما ينص عليه من التزام بحياد لبنان إزاء النزاعات الخارجية، وأدعو جميع الأطراف في لبنان إلى العمل وفقا لذلك.

٦٩ - إن أعمال العنف التي شهدتها في طرابلس وموجة عمليات الخطف في أماكن أخرى في البلاد هي مدعاة للقلق العميق. والمحاولات المتعمدة لزعزعة استقرار لبنان بإثارة النزاع المذهبي تؤكد أهمية مواصلة تقديم الدعم الدولي للدولة اللبنانية والجيش اللبناني بغية الحؤول دون انجرار البلاد إلى الأحداث الإقليمية. وأرحب بالخطوات الحازمة التي قامت بها القوى الأمنية، بدعم سياسي واسع، لمواجهة تهديدات الاستقرار. كما أن لعمليات التوقيف التي حصلت في العديد من الحالات دلالتها، نظرا لضرورة ترسيخ المساءلة وبسط سلطة الدولة. ويؤكد تكرار حوادث العنف مدى حاجة لبنان إلى القيام بخطوات ملموسة إضافية لمواجهة انتشار السلاح خارج سلطة الدولة، وضمان التنفيذ الفعلي للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٠ - ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة يشكل تهديدا لسيادة لبنان واستقراره، ويتناقض والتزامات البلاد بموجب القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما برحت أرى منذ فترة طويلة أن تحقيق هدف هذين القرارين في هذا الصدد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية سياسية يقودها اللبنانيون أنفسهم يكون

هدفها النهائي ضمان عدم وجود سلاح خارج سلطة الدولة في لبنان. وما زلت أعتقد أن الحوار الوطني هو خير سبيل للمضي قدما. وأثني على مبادرة الرئيس سليمان طرح رؤيته لاستراتيجية دفاعية وطنية، بما في ذلك ما يتعلق منها باستعمال الأسلحة التي يمتلكها حزب الله والسيطرة عليها، مما يشكل منطلقا هاما لبدء للمناقشة. وإنني أدعو جميع القادة السياسيين اللبنانيين إلى اغتنام هذه الفرصة والمشاركة بفعالية في هذه العملية لوضع هذه الاستراتيجية بما يعزز القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧١ - وأكرر في هذا السياق ضرورة تنفيذ القرارات السابقة لهيئة الحوار الوطني، وتحديدا تلك المتصلة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. وأرحب بالخطوات المتخذة لتنشيط لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، وأشجع الحكومة وجميع الجهات المعنية على تقديم الدعم إلى رئيسها الجديد. ولا يزال من الملحّ تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، من دون المساس بحل قضية اللاجئين أو بإطار إيجاد تسوية سلمية شاملة، والأمر سيّان بالنسبة إلى ضرورة تقديم الدول الأعضاء أقوى دعم ممكن لعمل الأونروا. وإن من شأن عدم ترجمة تقديم دعم حيوي للأونروا بشكل عاجل تمويلاً لجهود إعادة إعمار مخيم نهر البارد وتقديم الإغاثة له، أن يكون له أثر مزعزع للاستقرار في السياق الحالي.

٧٢ - إن الزيادة الحادة في عدد اللاجئين السوريين المحتاجين إلى مساعدة في لبنان تمثل تحديا متزايدا للبلد وتلقي عبئا ثقيلا على موارده. وإنني أثني على الحكومة اللبنانية لوفائها بالتزاماتها الإنسانية في هذا الصدد، وعلى الشعب اللبناني الذي فتح أبواب بيوته لجيرانه السوريين. ومن المهم أن تواصل الحكومة التخطيطَ لمواجهة إمكانية تدفق أعداد إضافية منهم في ظل استمرار النزاع في الجمهورية العربية السورية، والإعدادَ بشكل فعال مع الشركاء لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا إلى المساعدات في موسم الشتاء المقبل. وأود أن أشيد بمفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات والمنظمات الشريكة لما قدمته من دعم قوي حتى تاريخه، وأشير إلى الاستجابة الدولية المحدودة حتى الآن للنداء الذي أطلقته المفوضية إلى الجهات المانحة. وأؤكد أن الحاجة تبدو الآن أكبر بكثير مما كان متوقعا وأشجع الدول الأعضاء على أن تنظر مجددا بشكل عاجل في تقديم الدعم إلى لبنان.

٧٣ - وكما ورد في تقريري الأخير، إن عدم الترسيم والتعليم الكاملين للحدود اللبنانية - السورية لا يعطي أي تفسير أو مبرر لمعظم الانتهاكات المبلَّغ عنها. ومع ذلك، فأنا قلق من أن يظل هذا الترسيم والتعليم مستعصيين. وعلى غرار ذلك لا أزال قلقا إزاء عدم إحراز تقدم في ما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا، وفقا للفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١

(٢٠٠٦). وإنني أدعو، مرة أخرى، الجمهورية العربية السورية وإسرائيل إلى أن تقدما ردودهما على التعريف المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي قدمته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر S/2007/641). وآمل أن تتيح الظروف إمكانية إعادة التركيز على هاتين المسألتين في أقرب وقت ممكن.

٧٤ - وأثني على الدور القوي الذي يضطلع به الجيش اللبناني في ضمان الاستقرار الداخلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى الدعم السياسي القوي الذي ما برح يحظى ويجب أن يظل يحظى به. وقد يكون من العسير أن نشدد بشكل أكبر على أهمية دور الجيش اللبناني في تحقيق الهدوء وترسيخ الوحدة في لبنان؛ وفي العمل إلى جانب اليونيفيل في الجنوب وفي البحر؛ وفي محاولة السيطرة على الحدود الشرقية والشمالية للبلاد؛ وفي الحفاظ على الأمن الداخلي. وطالما دعوتُ إلى تعزيز قدرات الجيش اللبناني، وحثثت المجتمع الدولي على تقديم المعدات والتدريب. ومن المهم توفير ذلك باعتباره شرطا مسبقا للتسلم التدريجي للسيطرة الأمنية الفعالة والمستدامة لمنطقة عمليات اليونيفيل والمياه الإقليمية اللبنانية، وعنصرا أساسيا لدعم الخطوات نحو تحقيق وقف إطلاق نار دائم. وأنا ممتن للبلدان التي تساعد بالفعل في تجهيز وتدريب الجيش اللبناني، بما في ذلك القوات البحرية. وأرحب ترحيبا حارا بقرار الحكومة مواصلة تعزيز قدرات الجيش اللبناني وطاقاته على مدى السنوات الخمس المقبلة. وأنا على استعداد لمساعدة الجيش اللبناني والحكومة اللبنانية، بالشكل المناسب، في سعيهما إلى المضي في الخطة الجديدة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على العمل الجاري بالفعل في الحوار الاستراتيجي، والبناء عليه، وفي ما يتعلق بإدارة الحدود.

٧٥ - وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تزايدَ التركيز في لبنان، أسوة بغيره من دول شرق البحر الأبيض المتوسط، على الفرص التي يمكن الإفادة منها من استكشاف الموارد البحرية واستغلالها. ومن الأمور الإيجابية أن لبنان وإسرائيل يستعدان لاستغلال الموارد في المنطقة الاقتصادية لكل منهما. وما زلت أؤكد أنه من مصلحتهما القيام بذلك بطريقة لا تؤدي إلى نشوء توتر. وفي هذا السياق، آمل، بناءً على كل ما بُذل من جهود حتى الآن، في تحقيق تقدم جوهري أكبر في تعيين المناطق الاقتصادية البحرية. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة إلى الطرفين في حال طلباها.

٧٦ - إن اهتمام المجتمع الدولي في السلامة الإقليمية للبنان وفي سيادته الوطنية واستقلاله السياسي، المنصوص عليه في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، عميق وقديم العهد. وقد أشرت في تقارير سابقة إلى أن أمن لبنان واستقراره مرتبطان ارتباطا وثيقا بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وهما يعتمدان بشكل كبير أيضا على التطورات الإقليمية

الأخرى، بما فيها تلك المتصلة بالأزمة في الجمهورية العربية السورية. وفي الآونة الأخيرة، وعلى خلفية الأزمة السورية، برهن لبنان، شعباً وقيادةً، عن مرونة وتصميم في السعي إلى حماية ذلك الاستقرار في ظل ظروف عصيبة. وقد شهدت الفترة الممتدة منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أيضا هدوءاً غير مسبوق عبر الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل. ومن الأساسي، للشعوب المعنية وللسلام والأمن في المنطقة ككل، أن تظل حكومتا لبنان وإسرائيل وسائر الجهات المعنية ملتزمة بالتنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في الفترة الضبابية المقبلة.

٧٧ - وأود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات في اليونيفيل ومعداتها. وأثني أيضا على الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في اليونيفيل، وبموظفي مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، الذين يواظبون جميعا على الاضطلاع بدور حيوي في المساعدة على تعزيز الاستقرار على طول الخط الأزرق وفي لبنان.